

الفصل الثاني

انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصادات
والصناعات العربية





انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصادات والصناعات العربية

1-2 الأوضاع الاقتصادية العربية عام 2009

وضعت الأزمة المالية العالمية نهاية للازدهار الاقتصادي الذي شهدته المنطقة العربية بأسرها خلال الأعوام الستة الأخيرة حيث شكلت الأزمة الغذائية التي تلاها الانخفاض الحاد لأسعار النفط تحديا كبيرا للمنطقة التي تعتبر أكبر مصدرة للنفط وأكبر مستوردة للمواد الغذائية.

و لقد تراجع النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ حيث قدر معدله في المنطقة بنسبة 2.9 % في عام 2009 مقابل 6 % في عام 2008. كما تراجعت توازنات الاقتصاديات الكلية وعانت الكثير من البلدان من اتساع العجز في حسابها الجاري وفي ميزانيتها.

و لقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى انخفاض كبير في التبادلات التجارية العالمية التي كانت تعتبر العامل الرئيسي وراء الأداء الجيد الذي شهده النمو الاقتصادي للبلدان العربية في الآونة الأخيرة. و لقد سجلت الدول المصدرة للنفط أكبر الخسائر حيث انخفضت صادرات السلع فيها بنسبة 38 % مما ترتب عنه خسائر في عائدات التصدير لجميع دول مجلس التعاون الخليجي لتصل إلى 469 مليار دولار في عام 2009 مقابل 753 مليار في عام 2008.

كما أثرت الأزمة العالمية أيضا نتيجة انخفاض الطلب العالمي على وجه الخصوص على القطاعات الصناعية العربية المصدرة الرئيسية مما أدى إلى انخفاض صادرات السلع المغربية بنسبة 24 % و الأردنية بنسبة 20 % و 18 % بالنسبة لتونس و 14 % بالنسبة لصادرات السلع المصرية، و ارتفع بالتالي العجز في ميزانيات هذه البلدان.

بالإضافة إلى الصادرات، انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي في المنطقة العربية حيث قدر بحوالي 30 % مقارنة مع المعدل المسجل في العام الماضي. و تراجعت تحويلات العمال المهاجرين وعائدات قطاع السياحة.

علاوة على ذلك، فاقمت الأزمة المالية الدولية عدم التوازن الاجتماعي الذي تشهده معظم البلدان العربية حيث أدى انكماش النشاط الاقتصادي إلى إغلاق العديد من الشركات و زيادة البطالة في المنطقة، كما اضطرت العديد من الدول إلى خفض الدعم الذي تقدمه للسلع الأساسية ذات الاستهلاك الشعبي الواسع كواردادات الأغذية واللوازم الطبية مما أثر على القدرة الشرائية للمواطن العادي وخاصة على السكان الأشد فقرا.

كما تأثر القطاع الخاص في معظم الدول العربية بسبب جفاف السيولة حيث أن معظم البنوك لم تعد قادرة على منح القروض في كثير من الأحيان زيادة على رفض تأكيد منح القروض التي سبق أن وعدت بها، كما تم تأجيل العديد من المشاريع وإلغاء البعض منها مما كان له أثرا سلبيا على التجارة والاستثمار وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ورغم ذلك ، فقد نفذت معظم الحكومات العربية تدابيرا مالية وإجرائية لأجل التخفيف من آثار الأزمة، وتشمل هذه التدابير إنشاء وحدات خاصة لرصد الأزمة كتلك التي استحدثت في كل من تونس

والمغرب والأردن و مراجعة نفقات الميزانية و تعزيز تنظيم البنوك والأسواق المالية.

و من أجل مواجهة الأزمة ، نفذت السلطات أيضا استراتيجية متناسقة تهدف للحفاظ على نشاط اقتصادي مستدام كما هو الحال بالنسبة لمعظم دول مجلس التعاون الخليجي. و ذلك من خلال تعزيز القطاع المصرفي الذي تأثر من جراء عمليات السحب الهائلة لرؤوس الأموال الأجنبية. و نتيجة لذلك قامت الحكومة بضخ السيولة اللازمة في البنوك كما قدمت ضمانات حكومية على الودائع البنكية.

علاوة على ذلك، وضعت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي سياسة توسعية سمحت بمواصلة الاستثمارات العامة في البنية التحتية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد.

الدول النفطية

شهدت البلدان المصدرة للنفط خلال الأعوام الستة الماضية أداءا اقتصاديا جيدا بفضل ارتفاع أسعار النفط العالمية حيث بلغ معدل النمو للفترة 2005 2008- نسبة 5.5 % تقريبا.

و بهدف تنويع اقتصاداتها، بدأت معظم الدول المصدرة في إطلاق مشاريع استثمارية كبيرة في مجال النفط والغاز والبتروكيماويات والبنية التحتية والسياحة والخدمات المالية والتعليم والكهرباء والاتصالات. و لقد ساهمت تنمية القطاع غير النفطي وزيادة عدد المشاريع الاستثمارية الكبرى في تطوير هذا القطاع بشكل سريع وتعزيز أداء اقتصادي جيد.

ومع ذلك ، كانت الأزمة المالية العالمية السبب في نهاية هذه الفترة من الازدهار الاقتصادي. فقد تأثرت معظم الدول المصدرة للنفط من آثار الأزمة المالية العالمية و ذلك بسبب الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط العالمية و انخفاض أسعار الأسهم في الأسواق المالية و تراجع أسعار العقارات بشكل كبير بالإضافة إلى شحة رؤوس الأموال الأجنبية.

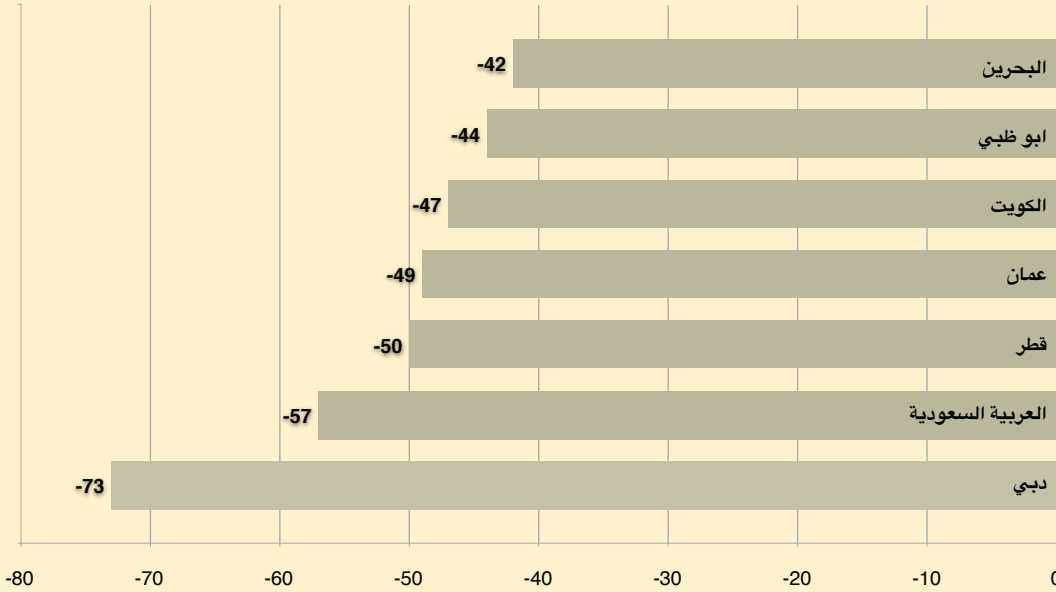
و لقد ضربت الأزمة المالية العالمية في أول الأمر القطاع المالي للدول المصدرة. و بالتالي تراجعت أسواق البورصة تراجعا ملحوظا و غير مسبوق نظرا لارتباطها بالأسواق المالية العالمية مما أثر على ثقة المستثمرين و تسبب في سحب هائل لرؤوس الأموال الأجنبية مثل ما هو الحال خصوصا في دولة الإمارات التي فقدت 73 نقطة من مؤشر سوق الأسهم.

و نتيجة لجفاف السيولة والسحب الهائل لرؤوس الأموال الأجنبية، قامت البنوك بدورها بخفض القروض الممنوحة للقطاع الخاص. فقد تضررت العديد من شركات الاستثمار عندما بدأت بعض البنوك المطالبة بالتسديد المبكر لبعض القروض قصيرة الأجل ورفض التجديد لها.

زيادة على ذلك، تم تأجيل أو إلغاء العديد من المشاريع والاستثمارات كما اضطر العديد من رجال الأعمال إلى إعادة النظر في مشاريعهم الاستثمارية خاصة في قطاع العقارات وقطاع الأعمال.

كما فقد الآلاف من العمال الأجانب في دول مجلس التعاون

التغير في مؤشرات
سوق الأسهم
(%، من 1 يناير 2008
إلى 30 مارس 2009)



المصدر: بلومبرغ

والسكان الأجانب الذين غادروا الإمارات بالآلاف. - الانكماش الحاد في القروض التي تمنحها البنوك بسبب شح السيولة. فبينما زادت القروض الممنوحة بنسبة 42% في عام 2008 انخفضت بشكل ملحوظ في عام 2009 حيث ارتفعت بنسبة 2.7% فقط خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2009.

- شعور المستهلك والمستثمر على السواء بعدم الأمن حول المستقبل القريب لدولة الإمارات في الاستثمار العقاري على الأقل.

ولقد أثرت الأزمة المالية العالمية جوهرياً على القطاع الحقيقي للبلدان المصدرة للنفط. حيث انخفضت أسعار النفط العالمية بشكل كبير إثر الانخفاض الحاد الذي شهده الطلب العالمي إذ تراجعت من 150 دولار للبرميل في منتصف عام 2008 إلى 40 دولار في أواخر عام 2008 ومطلع عام 2009 مما دفع بالبلدان المصدرة للنفط، أوبك، إلى خفض إنتاج النفط بما يقرب من 10% إلى 11%.

ولقد ترتب عن انخفاض أسعار النفط العالمية وخفض إنتاج النفط تراجعاً ملحوظاً لعائدات جملة الصادرات في جميع دول الخليج، حيث تراجعت من 753 مليار في عام 2008 لتصل إلى 469 مليار دولار في عام 2009 (جدول 1/2). وسجل أكبر انخفاض في الكويت حيث تراجعت صادراتها من السلع بنسبة 56%، تليها المملكة العربية السعودية والبحرين بنسبة 41% و 32% في الإمارات.

أما بالنسبة لدولة قطر، فقد كانت خسائر عائدات التصدير فيها أقل حدة نظراً لأن أكثر من 40% من صادراتها تتكون من الغاز الطبيعي المسال الذي يباع عن طريق عقود يتم إبرامها على المدى الطويل وبسعر ثابت.

ونتيجة لذلك، شهدت معظم الدول المصدرة للنفط تدهوراً في حسابها الجاري. فحسب صندوق النقد الدولي انخفض رصيد الحساب الجاري لجميع دول مجلس التعاون الخليجي من 400 مليار دولار في عام 2008 إلى 10 مليار دولار في عام 2009. كما تراجع في

الخليجي وظائفهم وغادروا دول المجلس، خاصة دولة الإمارات التي فقدت الآلاف من العمال الأجانب مما أدى إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات والعقارات فيها بشكل ملحوظ.

بالإضافة إلى ذلك، تأثر قطاع العقارات بعدما شهد توسعاً لم يسبق له مثيل خلال الأعوام الستة الماضية. فعلى سبيل المثال، تراجعت المبيعات العقارية في الكويت بنسبة 60% في يناير 2009. كما انخفض إجمالي قيمة الصفقات العقارية بنسبة 42.5% في الربع الثاني من عام 2009 مقارنة بمثيله من عام 2008.

وفي سلطنة عمان، تراجعت الأسعار بشكل سريع ووصلت إلى مستويات قياسية من التراجع بلغت 50% في بعض المناطق الداخلية مثل صحار. أما في المملكة العربية السعودية فقد تم تعليق وإلغاء حوالي 80 مشروعاً بقيمة 20 مليار دولار في مجال العقار بسبب التباطؤ الاقتصادي العالمي.

وأما في دبي فقد كان قطاع العقارات القطاع الأكثر تضرراً بسبب الأزمة المالية العالمية لأن اقتصادها يعتمد على قطاع العقارات والخدمات ذات الجودة المرتبطة بالاقتصاد العالمي مثل نقل السلع والنقل الجوي والسياحة الترفيهية والخدمات المالية.

وخلال فترة الأزمة، انخفضت أسعار المنازل بنسبة 40% في عام 2009 مقارنة مع مستواها في أوائل عام 2008 كما قام المقاولين الكبار بإلغاء وتأجيل عدد كبير من المشاريع. وبلغت قيمة المشاريع العمرانية الملقاة 260 مليار دولار تقريباً، حسب البيانات الصادرة عن شركة «إعمار» العقارية ومؤسسة «Morgan Staudley» ومصرف «HSBC». وتوقف العمل كلياً أو جزئياً في عدد من جزر «Palm-Tree Islands» و«Harbor and Tower».

وفي قطاع الأعمال والتجارة، تم تأجيل أو إلغاء 217 مشروع من أصل 288 مشروع وذلك راجع إلى الأسباب التالية:

- الانخفاض الحاد الذي شهده الطلب الوارد من المستثمرين



جدول 1/2

صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي 2000 - 2009 (مليون دولار)

تغير 08/09	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
-41	10,311	17,594	13,854	20,063	15,970	13,580	10,350	8,364	8,245	7,722	البحرين
-32	163,100	239,375	178,752	111,351	93,248	66,767	49,745	38,829	39,870	40,858	الإمارات
-41	184,533	313,428	233,174	211,023	180,571	112,640	86,480	66,051	68,764	74,729	السعودية
-31	26,500	38,165	24,723	23,548	17,404	12,726	10,361	11,127	10,681	10,663	عمان
-17	45,355	54,912	42,020	34,353	26,182	18,546	13,404	10,977	10,868	11,592	قطر
-56	40,000	89,896	63,467	58,633	46,970	30,089	21,791	15,490	16,172	18,761	الكويت
-38	469,799	753,370	555,990	458,971	380,345	254,348	192,132	150,837	154,600	164,324	المجموع

المصدر: مصادر وطنية و صندوق النقد الدولي 2009

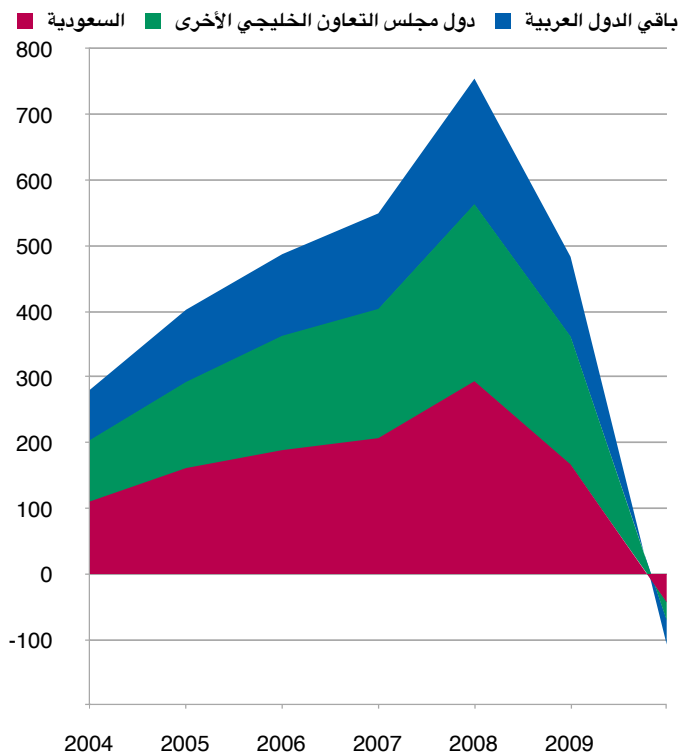
وبالنسبة لجميع البلدان المصدرة للنفط ، تشير التقديرات إلى أن النمو الاقتصادي قد انخفض من 6٪ في عام 2008 إلى 1.6٪ في عام 2009.

ورغم ذلك، كانت اقتصادات معظم الدول المصدرة للنفط الأقل تأثراً بالأزمة المالية العالمية وذلك بفضل مواصلة السياسة التوسعية

عام 2009 معدل النمو الاقتصادي في معظم البلدان المصدرة للنفط حيث انخفض معدله في الجزائر من 3٪ إلى 2٪. وتراجع في المملكة العربية السعودية ليصل من 4.3٪ إلى 0.1٪ في عام 2009 وفي قطر من 16٪ إلى 9٪ في عام 2009 كما انخفض في الإمارات من 7.2٪ إلى -0.7٪ في عام 2009.

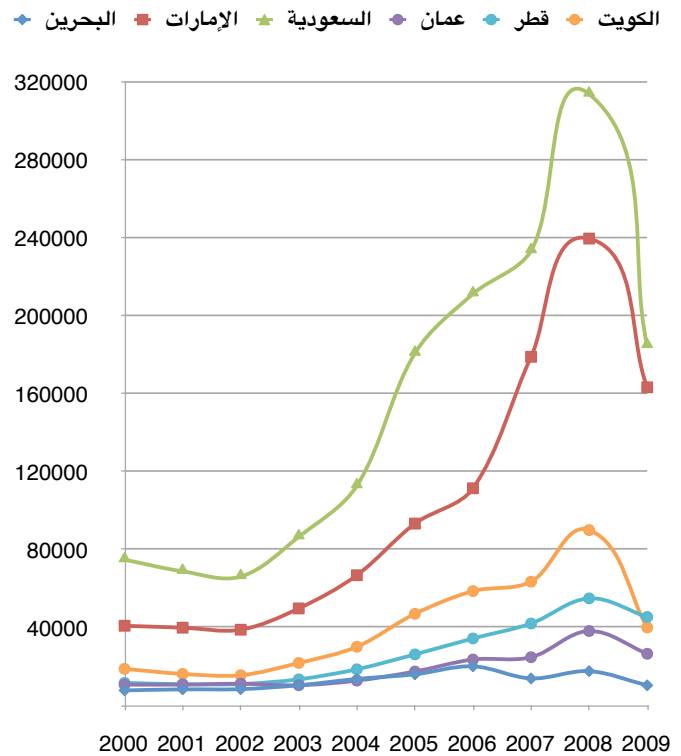
شكل 3/2

انخفاض عائدات الدول المصدرة للنفط في عام 2009 (مليون دولار)



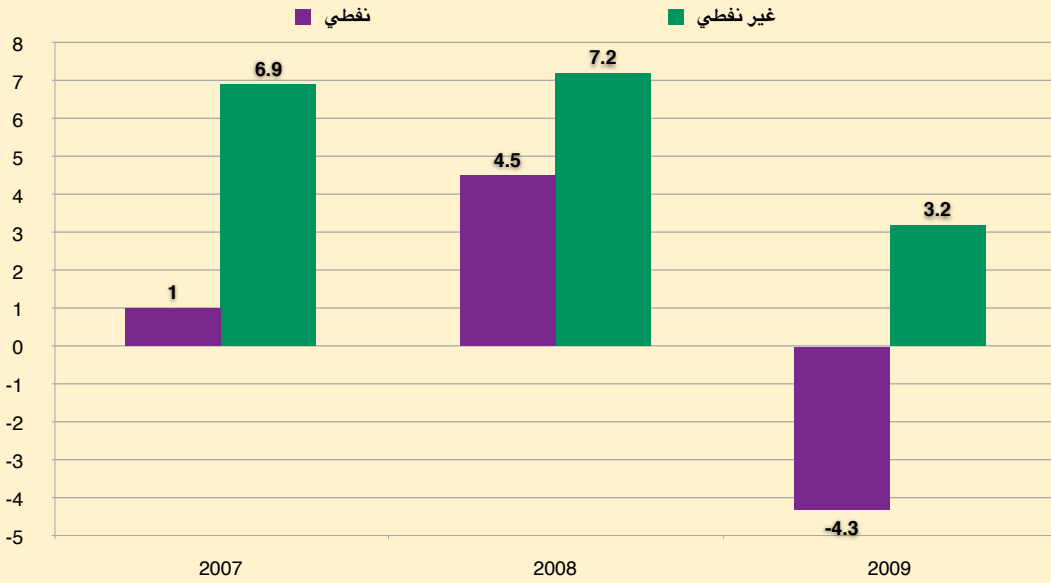
شكل 2/2

انخفاض إجمالي صادرات الدول المصدرة للنفط في عام 2009 (مليون دولار)



المصدر: مصادر وطنية

النمو الحقيقي للقطاع
النفطي وغير النفطي
في دول مجلس التعاون
الخليجي
(%) 2009 - 2007



المصدر : IMF 2010 / Regional Outlook Perspectives

أوروبا- في مجالات التجارة الخارجية، كانت بلدان مثل المغرب وتونس ومصر البلدان الأكثر تضررا في القطاع التصديري قدر في المتوسط بنسبة 18 ٪ مع اختلافها من بلد إلى آخر، حيث انخفضت صادرات السلع في مصر بنسبة 14 ٪ في عام 2009. وفي تونس التي توجه أكثر من 75 ٪ من صادراتها نحو منطقة اليورو بنسبته 18 ٪ في صادراتها حيث تراجع من 19 مليار دولار عام 2008 إلى 15.8 مليار دولار عام 2009. وبالمثل عانى المغرب بشكل ملحوظ من الركود الذي شهدته أوروبا حيث انخفضت صادراته بنسبة 24 ٪ كما انخفضت صادرات سوريا والأردن بنسب 13 ٪ و 20 ٪ على التوالي.

وفي هذا الصدد لوحظ في معظم البلدان العربية غير النفطية زيادة العجز في حسابها الجاري الذي زاد من 2.1 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 إلى 5.2 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009. ولقد بلغ هذا العجز 2.5 ٪ في مصر، و 5.8 ٪ في تونس و 7 ٪ في المغرب.

بالإضافة إلى انخفاض الصادرات، أدى التباطؤ الاقتصادي وتدهور فرص العمل في أوروبا والخليج إلى انخفاض تدفق تحويلات العاملين في الخارج إلى البلدان غير النفطية بنسبة 6.3 ٪ في عام 2009 بالمقارنة مع معدل النمو القوي المسجل في عامي 2007 - 2008 حيث بلغ 23 ٪ و 11.3 ٪ على التوالي.

ولقد كان المغرب الأكثر تضررا من آثار الأزمة من خلال انخفاض تحويلات العمالة الوطنية بالخارج بنسبة 12 ٪ تليه مصر بنسبة 9 ٪. أما الأردن ولبنان وتونس فقد كانوا أقل تضررا بنسب تراوحت بين 1 ٪ و 5 ٪ في عام 2009.

كما انخفضت إيرادات السياحة في البلدان غير النفطية بسبب الأزمة المالية العالمية. وتجدر الإشارة إلى أن إيرادات السياحة تمثل مصدرا هاما لمداخل هذه البلدان، حيث تساهم بنسبة في المتوسط قدرها 14 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان غير النفطية.

لإنفاق الحكومات التي قررت متابعة معظم المشاريع الاستثمارية المخطط لها. وبالتالي، لم يتأثر القطاع غير النفطي كثيرا بالأزمة المالية العالمية حيث انخفض النمو الحقيقي لهذا القطاع في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي انخفاضا طفيفا من 7.2 ٪ في عام 2008 إلى 3.2 ٪ في عام 2009 بينما انخفض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في قطاع النفط من 4.5 ٪ في عام 2008 إلى 4.3 ٪ في عام 2009 (شكل 4/2).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه السياسات المالية التوسعية التي اعتمدها حكومات هذه الدول وبالأخص في الدول الخليجية تساهم في الحفاظ على حجم الطلب المرتفع لمستوربات هذه الدول من الأسواق العالمية، ومنها أسواق الدول العربية المجاورة، بما يفوق قيمة 700 مليار دولار خلال عام 2009، مما يعني رفع قدرة هذه الدول النفطية على التأثير الإيجابي على معدلات نمو حجم الطلب العالمي و بالتالي على النمو الاقتصادي العالمي بشكل عام.

ومن المتوقع تحسن الاقتصاد الخليجي عام 2010، حيث ستشهد مجمل الدول الخليجية المنتجة للنفط في المنطقة تحسناً في الناتج المحلي الاجمالي النفطي وغير النفطي بنحو 4.4 ٪ و 9.3 ٪ على التوالي نتيجة لزيادة الطلب المتوقع على مصادر الطاقة و المواد الأولية وعودة النمو الاقتصادي العالمي تدريجيا الى وتيرته الايجابية وإن كان بمعدلات نمو أقل نسبيا في الاجل القصير .

الدول غير النفطية

على غرار معظم البلدان، ضربت الأزمة المالية العالمية الدول غير النفطية من خلال انخفاض الصادرات وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر وانحسار تحويلات العاملين الأجانب لبلدانهم وانخفاض عائدات السياحة والخدمات. ونظرا لارتباطها الوثيق مع الشريك التجاري الاساسي الاول



انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصادات والصناعات العربية

حيث انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر فيها من 2.6 مليار عام 2008 إلى 1.7 مليار دولار عام 2009، أي بنسبة 34٪. كما تضرر المغرب من سوء الظرفية الدولية حيث انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب ليسجل 1.7 مليار دولار عام 2009 مقابل 2.3 مليار دولار في عام 2008، أي بانخفاض نسبته 27٪.

ونتيجة لتدهور المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، انخفض معدل النمو الاقتصادي لجميع البلدان غير النفطية إلى 2.9٪ في عام 2009 مقابل 4.3٪ في عام 2008. وقد قدر معدل النمو في الأردن بنسبة 3٪ في عام 2009 مقابل 5.6٪ في عام 2008. كما انخفض معدل النمو الاقتصادي في مصر بنسبة 4.7٪ في عام 2009 مقابل 7.2٪ في عام 2008. وقد انخفض معدل النمو في سوريا بنسبة 3٪ مقابل 5.2٪ في عام 2008.

ومع ذلك، استطاعت هذه البلدان الصمود أمام الأزمة المالية العالمية نظراً لأن مؤسساتها المالية غير مندمجة بشكل كبير في الأسواق المالية الدولية بالإضافة إلى استمرار ارتفاع الطلب المحلي ومبادرة الحكومات في اتخاذ الخطوات اللازمة في الوقت المناسب لمواجهة الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية.

ومن بين هذه التدابير، وضع سياسة مالية توسعية وإنشاء وحدات خاصة لرصد الأزمة ومراجعة نفقات الميزانية وأخيراً تعزيز التنظيم المصرفي وتنظيم الأسواق المالية.

ومن المرجح أن تستأنف هذه البلدان نموها الاقتصادي في عام 2010 ولكنه سيكون أبطأ مما كان متوقعا لأن أوروبا لم تستعد بعد انتعاشها الاقتصادي.

ومن المتوقع أيضاً أن يشهد الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات المقبلة انتعاشاً في كل من مصر والأردن ولبنان وسوريا وذلك بفضل الانتعاش الاقتصادي المرتقب لدول مجلس التعاون الخليجي ونمو قطاع السياحة وزيادة تحويلات العاملين في الخارج.

ونظراً لتزايد معدل البطالة وتدهور القدرة الشرائية للمستهلكين الأوروبيين والأمريكيين، تراجعت عائدات السياحة في الدول غير النفطية الرئيسية بنسبة 5٪ في المتوسط في عام 2009، مقابل نمو بنسبة 20٪ في عام 2006 (البنك الدولي 2010).

ولقد سجل المغرب أكبر الخسائر بانخفاض في عائدات السياحة بنسبة 14٪، تليه تونس بنسبة 4٪ و 3٪ في مصر و 1٪ في الأردن في عام 2009 في حين لم تتأثر سوريا ولبنان بالأزمة حيث سجل في هاتين الدولتين ارتفاعاً بنسبة 9٪ و 8٪ على التوالي. ويعزى هذا الارتفاع أساساً إلى عدد السياح المتزايد الوارد من دول مجلس التعاون الخليجي ومن السياح الغربيين الوافدين بشكل متزايد على سوريا منذ الانفتاح الدبلوماسي مع الدول الغربية والاستقرار السياسي النسبي في لبنان.

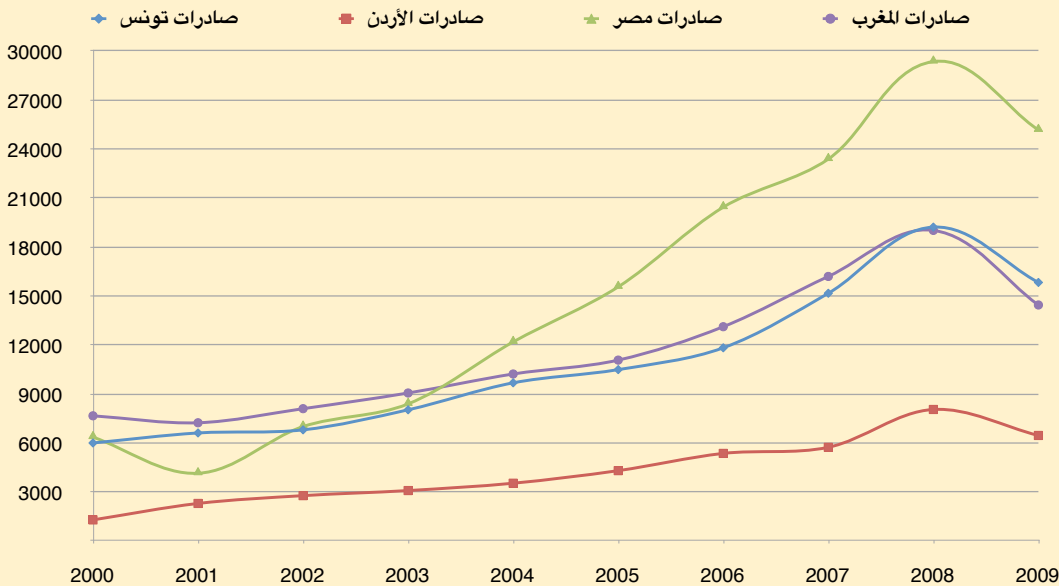
وبعد النمو الكبير الذي شهدته تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو البلدان غير النفطية على مدى ستة أعوام، وضعت الأزمة المالية العالمية نهاية لهذا الازدهار وأثرت بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للبلدان غير النفطية. ويرجع هذا إلى الركود الحاد الذي شهدته أوروبا وإلى الصعوبات الاقتصادية التي تواجه دول الخليج وخاصة دولة الإمارات، التي تعتبر المستثمر الأجنبي الرئيسي في هذه البلدان.

ولقد سجلت مصر أكبر انخفاض بنسبة 39٪ عام 2009، وهي تعتبر من بين الدول غير النفطية الأكثر استقطاباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر فيها من 13 مليار دولار في عام 2008 إلى 8 مليار دولار في عام 2009.

وفي الأردن، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها بنسبة 39٪ في عام 2009 مقارنة بالعام السابق وذلك نظراً لارتباطها القوي بالاستثمارات الواردة من دول مجلس التعاون الخليجي. أما بالنسبة لتونس، فهي لم تتج من التباطؤ الاقتصادي العالمي

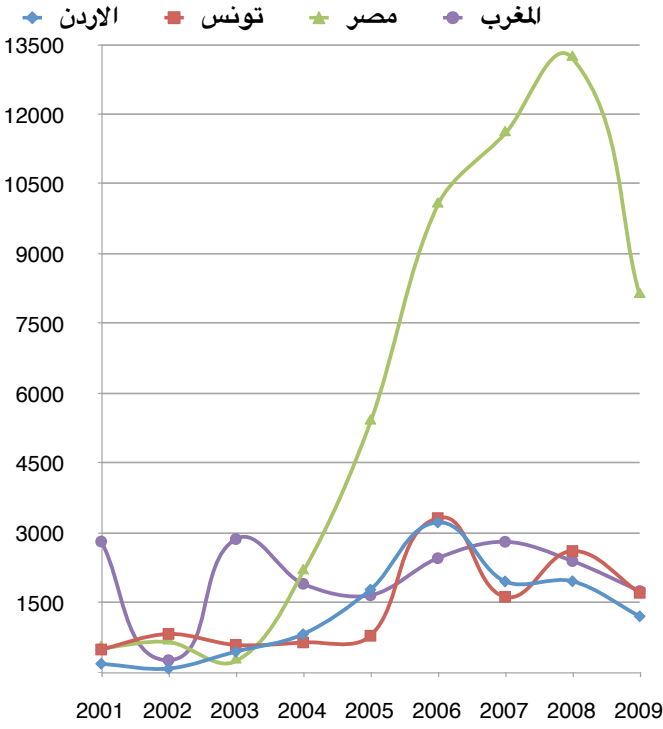
شكل 5/2

آثار الأزمة المالية على صادرات الدول غير النفطية في 2009 (مليون دولار)

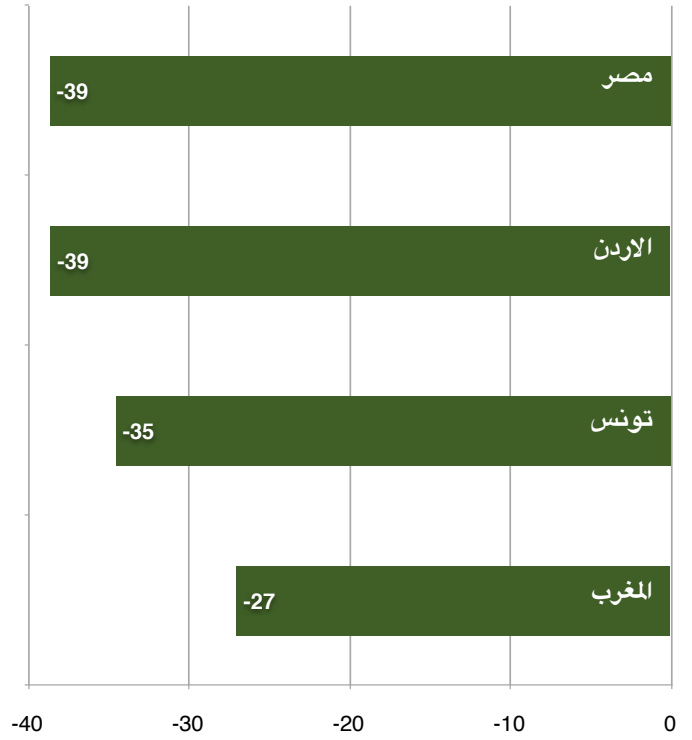


المصدر: مصادر وطنية

انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول غير النفطية في عام 2009 (مليون دولار)



تغير حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما بين 2008 و 2009 (%)



المصدر: UNCTAD 2009 ومصادر وطنية

أفق عام 2010

البنك المركزي و تقديم الضمانات الحكومية على الودائع، تحقيقاً للاستقرار المالي وتفادياً لزعزعة ثقة العملاء في أصول البنوك والتعاملات المصرفية.

- إتباع سياسة مالية توسعية تسمح بالحفاظ على الاستثمار العام في البنية التحتية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد.

• كما تأثرت البلدان غير النفطية بشكل ملحوظ بآثار الأزمة المالية العالمية من خلال:

- انخفاض حجم صادراتها إلى الشركاء التجاريين الأساسيين أوروبا وأمريكا،

- تراجع وتيرة الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة الوارد من دول مجلس التعاون الخليجي،

- نقص في تحويلات العمال المقيمين بالخارج

- تقلص التدفقات الناجمة في قطاع السياحة.

وبالرغم من هذا، استطاعت هذه البلدان الصمود أمام الأزمة المالية العالمية نتيجة قلة اندماج مؤسساتها المالية في الأسواق المالية الدولية من جهة، وارتفاع الطلب الداخلي لدى هذه الدول من جهة أخرى.

ومن المتوقع أن تتحسن الآفاق بالنسبة للمنطقة العربية عامي 2010 و 2011. ومن المتوقع أيضاً أن يرتفع معدل النمو ليصل إلى 4.4

• لقد كان للأزمة المالية العالمية أثر كبير على الاقتصاد الحقيقي للدول العربية حيث انخفضت معظم المؤشرات الاقتصادية في المنطقة في عام 2009. فتباطأ معدل النمو الحقيقي ليسجل 2.9٪ في عام 2009 مقابل 6٪ في عام 2008 وتراجعت العائدات بشكل ملحوظ بنسبة 38٪ في البلدان النفطية و 18٪ بالنسبة للبلدان غير النفطية، كما انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي 30٪ في المنطقة بأكملها بالإضافة إلى انخفاض تحويلات العمال المقيمين بالخارج وعدد السياح وانكسرت القروض ورؤوس الأموال وفي المقابل ارتفعت معدلات البطالة في المنطقة.

• كانت الدول المصدرة للنفط، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي الأكثر عرضة للاضطرابات الاقتصادية الدولية. ومع ذلك، أظهرت هذه البلدان قدرة استثنائية على الصمود في وجه الأزمة المالية العالمية بفضل تراكم عائدات النفط في الأعوام الستة الماضية وبفضل الإجراءات المتناسقة التي وضعتها الحكومات والتي تمثلت في

-تدعيم القطاع البنكي من خلال ضخ السيولة اللازمة من قبل



انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصادات والصناعات العربية

والإلكترونية والسيارات والآلات من الركود العالمي فقد كانت هذه الصناعات قادرة على إظهار مقاومة لأنثار الأزمة وقد كان لها تأثير محدود نسبيا بالمقارنة مع الصناعات الاستخراجية و الصناعات نصف المصنعة.

صناعة النفط والغاز

خلال النصف الأول من عام 2008، واصلت أسعار النفط والغاز والمواد الأولية ارتفاعها السريع مما ترتب عنه عائدات نفطية كبيرة لصالح البلدان المصدرة للنفط.

ومنذ يوليو 2008، تسببت الأزمة المالية الدولية في تغير مفاجئ للظرفية العالمية حيث دفع الانخفاض الملحوظ لأسعار النفط والسلع الأولية بمجموع البلدان العربية المصدرة للنفط إلى خفض حصصها من الإنتاج النفطي بغية الحفاظ على مستوى الاسعار إن لم يكن تشييطها من جديد لاحقا.

وبالنسبة لمجموع الدول العربية لمنظمة أوبك، انخفض إنتاج النفط من 20.5 مليون برميل يوميا في عام 2008 إلى 18.6 مليون برميل يوميا في عام 2009 ليستقر عند 18.8 في مارس 2010 (جدول 2/2).

ولقد أدى هذا الانخفاض في الإنتاج في معظم الدول المصدرة للنفط إلى تراجع حاد في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصناعات النفطية حيث سجلت تراجعا ملموسا لمعظم البلدان المصدرة للنفط.

فقد انخفض إنتاج النفط في الكويت منذ النصف الثاني عام 2008 حيث تراجع من 2.5 مليون برميل يوميا إلى 2.2 مليون برميل يوميا عام 2009 مما أدى إلى انخفاض حاد في نسبة النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي لصناعة النفط حيث تراجع من 4.2% في عام 2008 إلى 4.3% - في عام 2009.

وقامت المملكة العربية السعودية أيضا، التي تعتبر أكبر منتج للنفط في العالم، من خلال قرار أوبك بتخفيض إنتاجها اليومي من النفط من 9 ملايين برميل يوميا في عام 2008 إلى 8 ملايين برميل يوميا في عام 2009 مما أدى إلى تراجع معدل نمو الناتج المحلي للصناعات النفطية حيث انخفض من 4.3% في عام 2008 إلى 7.6% - في عام 2007 حسب بيانات رسمية.

كما قامت الصناعات النفطية بدولة الإمارات أيضا بخفض إنتاجها من 2.5 عام 2008 إلى 2.2 مليون برميل يوميا عام 2009 مما أدى إلى انخفاض حاد في معدل النمو الحقيقي في القطاع النفطي الذي بلغ 1.1% - في عام 2009 مقابل 3.3% في عام 2008. كما انخفضت صادرات الصناعات النفطية بنسبة 50%، لتتراجع من 123 مليار دولار عام 2008 إلى 60 مليار دولار في عام 2009.

وفي قطر، أدى هبوط أسعار النفط العالمية وانخفاض الإنتاج النفطي من خلال قرارات أوبك إلى تراجع إنتاج النفط القطري من 840 ألف برميل يوميا عام 2008 إلى 776 ألف برميل يوميا عام 2009 مما تسبب في خسائر في حصة إيرادات النفط بنسبة 38.7% في عام 2009.

ومع ذلك فقد كان معدل النمو الحقيقي الإجمالي للناتج المحلي للقطاع النفطي أقل تضررا حيث شهد انخفاضا من 17% في عام 2008

في عام 2010 نتيجة ارتفاع الطلب المحلي والعالمي وارتفاع أسعار النفط وعودة الانتعاش الاقتصادي العالمي تدريجيا.

ومن المتوقع أن يعزز الارتفاع التدريجي لأسعار البرميل الحالية النشاط الاقتصادي و ينعش عائدات الحكومة في الدول النفطية و خاصة منها دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2010.

كما يتوقع أيضا أن تشهد اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط تسريعا وتيرتها من الإنفاق العام وزيادة الاستثمار لا سيما في القطاع النفطي وغير النفطي. و أن تستأنف الصناعات الرئيسية نشاطها بفضل الانتعاش في الطلب العالمي.

أما بالنسبة للبلدان غير النفطية فمن المتوقع أن تستأنف نموها الاقتصادي بشكل بطيء مما كان متوقعا لأن البلدان الأوروبية لم تتمكن حتى اللحظة من استعادة عافيتها الاقتصادية. و من المنتظر أيضا أن تستأنف قطاعات السياحة وتحويلات العاملين في الخارج وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر فاعليتها في الأعوام القادمة لا سيما في مصر والأردن ولبنان وسوريا نتيجة الانتعاش الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

ومع ذلك، من المرجح أن يكون استئناف النمو في دول المنطقة العربية مرهونا بمدى كثافة الاستثمارات المحلية، فضلا عن الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيه الصادرات نحو الأسواق الرئيسية والأسواق الناشئة.

ينبغي للبلدان أن تأخذ الدروس والعبر من الأزمة المالية العالمية من أجل الإسراع في تنويع اقتصاداتها وتسريع الإصلاحات الهيكلية وإزالة الحواجز البيروقراطية والضريبية لزيادة النمو في المنطقة.

ونظرا للاحتياجات العالية وانخفاض مستويات الاستثمار الحالية ينبغي الحرص على عدم خفض الإنفاق والاستثمارات بشكل حاد بسبب الأزمة كما حدث في الأرجنتين في أواخر الثمانينات وفي عامي 2001 و 2002. ووعيا منها بهذه التحديات، حافظت بعض دول مجلس التعاون الخليجي على مستوى مرتفع من الإنفاق الحكومي على البنية التحتية بهدف تحفيز الاقتصاد ودفعه للتحرك الديناميكي والتنافسية.

2-2 آثار الأزمة المالية العالمية على الصناعة العربية

كان تأثير الأزمة المالية على القطاع المالي محدودا في البلدان العربية، في المقابل كان لها تأثير سلبي على القطاع الحقيقي و خاصة القطاع الصناعي للدول العربية المصدرة. و كان تأثيرها أكبر على الصناعات النفطية والصناعات المرتبطة بقطاع النفط والغاز وصناعات السلع الأساسية مثل الفوسفات والبوتاس والنحاس باعتبارهم الأكثر عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية.

بالإضافة إلى ذلك، تكبدت أيضا الصناعات الثقيلة مثل الحديد والصلب والألومنيوم والأسمدة والمنتجات الكيماوية الأساسية خسائر فادحة بسبب انخفاض الطلب العالمي.

أما بخصوص الصناعات التحويلية وعلى الرغم من تضرر الصناعات التصديرية مثل المنسوجات والمنتجات الكهربائية

جدول رقم 2/2

إنتاج النفط الخام للبلدان العربية لمنظمة أوبك من 2008 إلى مارس 2010 (ألف برميل يوميا)

10-Mar	10-Feb	10-Jan	1Q10	4Q09	3Q09	2009	2008	
1,273	1,275	1,271	1,273	1,273	1,277	1,272	1,381	الجزائر
2,440	2,551	2,463	2,482	2,459	2,499	2,422	2,341	العراق
2,291	2,289	2,288	2,289	2,275	2,254	2,263	2,554	الكويت
1,543	1,543	1,538	1,541	1,540	1,557	1,557	1,718	ليبيا
813	813	802	809	792	780	776	840	قطر
8,157	8,133	8,141	8,144	8,122	8,123	8,055	9,113	السعودية
2,283	2,281	2,277	2,280	2,258	2,253	2,256	2,557	الإمارات المتحدة
18,800	18,885	18,780	18,818	18,719	18,743	18,601	20,504	المجموع

المصدر: أوبك التقرير الشهري 2010

لاستثمار 50 مليار دولار في الأعوام المقبلة من أجل زيادة قدرة مصافي النفط والتتقيب عن النفط الخام والغاز. وفي أبريل 2009، أعلنت شركة Dubai Supply Authority عن خطة تنمية كبرى لتسييل الغاز في World Jebel Ali Terminal في دبي. وتوي إمارة أبوظبي حاليا تشييد مشاريع رئيسية أخرى في مجال النفط والغاز.

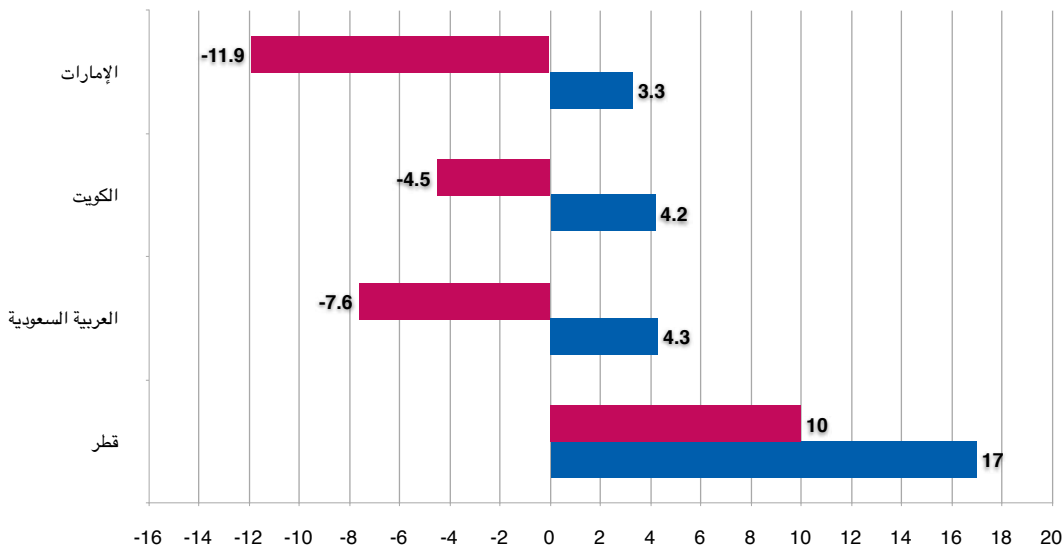
أما في الكويت لم تؤثر الأزمة المالية العالمية بشكل كبير على الاستثمارات المخطط لها في قطاع النفط والغاز وذلك بفضل المبادرة التي قامت بها الحكومة لتحسين قدرة مصافي تكرير النفط وإنتاج الغاز. ونفس الشيء بالنسبة للسعودية حيث تم الاحتفاظ بصفة عامة بمعظم المشاريع النفطية التي تديرها الشركات المحلية الحكومية بهدف زيادة طاقة إنتاج النفط.

إلى 10٪ في عام 2009. أما بالنسبة لصناعة الغاز الطبيعي المسال في قطر، فقد وصلت زيادة إنتاجها على الرغم من الأزمة المالية العالمية، حيث ارتفعت مداخيله من 31 مليار دولار في عام 2008 إلى 39 مليار في عام 2009. ومن المتوقع أن ترتفع مداخيل إنتاج الغاز الطبيعي المسال إلى 58 مليار دولار في عام 2010.

وعلى الرغم من ذلك، لم تتضرر الاستثمارات المخطط لها في قطاع الصناعات الاستخراجية للنفط والغاز بشكل كبير، وتمت مواصلة الخطط والمشاريع الاستثمارية للحكومات في قطاع النفط والغاز لزيادة إنتاجهما في منطقة الخليج. فعلى سبيل المثال، تم مواصلة تنفيذ المشاريع الاستثمارية في قطاع النفط والغاز في دولة الإمارات على الرغم من الأزمة المالية العالمية. كما أعلنت الشركة الوطنية أدنوك

شكل 8/2

■ 2009
■ 2008



معدل النمو الحقيقي
للناتج المحلي
للقطاع النفطي
2009 - 2008

المصدر: IMF 2010



انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصادات والصناعات العربية

امتيازات، منها :

- حققت الصناعات البتروكيمياوية أرباحا مجزية خلال الأعوام الستة الأخيرة مما هيئها لمواجهة هذه الأزمة.

- تتميز الصناعات البتروكيمياوية في دول الخليج وخاصة في قطر بتنافسية في الأسواق العالمية خاصة منتجات الإيثيلين والبوليثيلين بفضل مميزات المحوطة خاصة من حيث انخفاض كلف الطاقة الغازية فيها.

صناعات الحديد والصلب والألومنيوم

على الرغم من الازدهار الذي شهدته صناعة الحديد والصلب على مدى الأعوام الستة الماضية في الدول العربية بفضل زيادة الطلب على منتجاتها، وضعت الأزمة المالية العالمية نهاية لهذا الازدهار نظرا لتضرر صناعة الحديد والصلب من الركود العالمي الحاد.

فلقد كان إنتاج أغلب البلدان العربية في عام 2008 منخفضا مقارنة بالعام 2007، باستثناء إنتاج قطر من الصلب الخام والبالغ 1.4 مليون طن ونسبة زيادة مقدارها 22.6 % مقارنة بإنتاج العام 2007 حيث بلغ 1.147 مليون طن.

وشهد إنتاج مصر من الصلب الخام، وهي أكبر البلدان العربية المنتجة لهذه المادة انخفاضا طفيفا في الإنتاج بلغت نسبته 0.4 % ليصل 6.198 مليون طن عام 2008 مقارنة بإنتاج عام 2007 الذي بلغ 6.22 مليون طن. وفي عام 2009، تزايدت صعوبات صناعات الحديد والصلب وانخفضت صادراتها بنسبة 34 %.

وشهد إنتاج المملكة العربية السعودية انخفاضا بلغ نسبته 3 % ليصل 5.89 مليون طن عام 2008 مقارنة بقيمة 6.07 مليون طن في عام 2007. وفي نفس السياق، انخفض إنتاج ليبيا ليصل الى 1.14 مليون طن عام 2008 مقارنة بإنتاج عام 2007 الذي بلغ 1.25 مليون طن أي بنسبة انخفاض بلغت 9 %.

كما بلغ إنتاج المغرب 478 ألف طن بنسبة انخفاض تبلغ 6.64 % مقارنة بإنتاج عام 2007 والبالغ 512 ألف طن. كما زادت الصعوبات أمام صادرات الحديد والصلب في عام 2009 حينما شهدت انخفاضا بنسبة 81 % وذلك استنادا إلى بيانات مكتب الصرف المغربي.

وسجلت الجزائر أكبر انخفاض في إنتاج الحديد والصلب الخام بلغت نسبته 50.7 % حيث أنتجت شركة أرسيلور ميتال الجزائرية 646 ألف طن عام 2008، مقارنة بـ 1.278 مليون عام 2007. وحافظت البلدان العربية الأخرى مثل الأردن و سورية و الكويت و الإمارات و عُمان و اليمن و السودان و تونس ذات الإنتاج القليل حيث بلغ إنتاجها مجتمعة 640 ألف طن عام 2008 وبنسبة زيادة قدرها 2.9 % مقارنة بـ 622 ألف طن في العام 2007.

ولقد شهد المنطقة العربية خلال الربع الرابع من العام 2008 أكبر نسبة انخفاض في إنتاج الحديد والصلب الخام قدرت بمعدل 23.41 %، وإنتاج بلغ 3.12 مليون طن مقارنة بـ 4.173 مليون طن لنفس الفترة من العام الماضي، ويعود السبب في ذلك إلى تقليص الإنتاج لمواجهة انخفاض الطلب والأسعار نتيجة للأزمة المالية العالمية. وتأثرت صناعات الألومنيوم أيضا بالانكماش الاقتصادي العالمي،

وقد اقترح وزير النفط مواصلة المرحلة الثانية من مشروع توسيع القدرات النفطية بعد النجاح الذي عرفته المرحلة الأولى بهدف زيادة إنتاج النفط ليلبلغ 15 مليون برميل يوميا.

وعلاوة على ذلك، ومن أجل زيادة الإمكانيات النفطية في المملكة السعودية، تم إطلاق ثلاثة مشاريع أخرى عام 2009 في حقول النعائم، شعبية وقريص . كما تمت مواصلة المشاريع التي تهدف إلى زيادة المصافي على الرغم من أنه سيتم تنفيذها بوتيرة بطيئة عن المتوقع نظرا لقرارات الشركات الأجنبية التي تدير العديد من المشاريع في هذا المجال بتأجيل استثماراتها بسبب الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط العالمية.

تأثرت الصناعات التحويلية العربية بدورها بالأزمة المالية العالمية ولكن اختلف هذا التأثير حسب نوع النشاط الصناعي. فقد تضررت الصناعات البتروكيمياوية والفوسفات و مشتقاته والمعادن والحديد والصلب والألومنيوم والأسمدة بشكل ملحوظ بسبب الانخفاض في الطلب العالمي والتراجع الكبير الذي شهدته أسعار السلع الأساسية. وفي المقابل، وعلى الرغم من تضرر صناعات النسيج والمنتجات الكهربائية والإلكترونية و صناعات الطيران والسيارات نسبيا بسبب الركود العالمي فقد كانت الأكثر صمودا أمام الأزمة المالية العالمية.

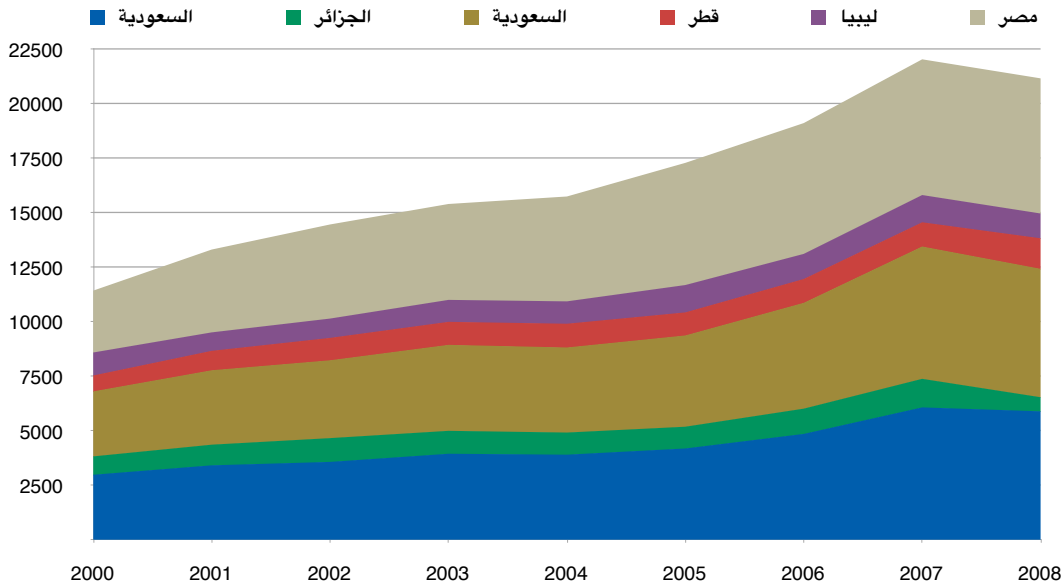
صناعة البتروكيمياويات

واجه قطاع البتروكيمياويات تحديات بسبب تراجع الطلب العالمي. وبفضل ارتباطها بالصناعة النفطية و بالأسواق العالمية تضررت الصناعات البتروكيمياوية وانخفضت أسعار منتجاتها بأزيد من 50 %، وتقلصت أرباح عدة شركات مما أدى إلى تأجيل عدة مشاريع استثمارية.

ولقد تأثر قطاع البتروكيمياويات في المملكة العربية السعودية تأثر ملحوظا. وتم بالتالي تأخير العديد من المشاريع بسبب ضعف الطلب و جفاف القروض الدولية اللازمة لتمويل مثل هذه المشاريع الضخمة. كما سجل معظم المنتجين في المملكة العربية السعودية مثل شركة سابك الرائدة خسائر تم استدراكها بسرعة في النصف الثاني من عام 2009.

بالإضافة إلى ذلك، تأثرت صناعة الكيماويات والبتروكيمياويات في عمان من الانكماش العالمي الحاد حيث انخفضت صادراتها بنسبة 15 % بين النصف الأول من عام 2008 والربع الأول من عام 2009. و هو ما حدث أيضا في الكويت والبحرين ، حيث تراجع إنتاج البتروكيمياويات و قررت العديد من الشركات تأجيل أو إلغاء استثماراتهم في هذا القطاع. وكانت قطر الدولة الوحيدة التي سجلت زيادة في إنتاج البتروكيمياويات على الرغم من التحديات الاقتصادية العالمية حيث سجل إنتاج قطر في قطاع البتروكيمياويات ارتفاعا لتصل عوائده إلى 49.8 مليار دولار في 2009 مقابل 26.5 مليار دولار في عام 2008 حسب وزارة الصناعة في قطر.

إلا أن الصناعات البتروكيمياوية إجمالاً في الدول العربية تأثرت بشكل أقل من الصناعات الأخرى في باقي دول العالم وهذا بسبب عدة



انخفاض إنتاج الحديد والصلب في البلدان العربية إثر الأزمة المالية العالمية (مليون طن)

المصدر: الإتحاد العربي للحديد والصلب 2009

الشأن كذلك بالنسبة للإمارات والكويت إذ واجهت صناعة الألمنيوم نفس الصعوبات واضطرت إلى خفض الإنتاج.

صناعات النسيج و المنتجات الكهربائية و الإلكترونية و الأخرى

تعتبر الصناعات المصدرة للمنتجات المصنعة مثل المنسوجات و المنتجات الكهربائية و الإلكترونية و السيارات و الآلات بالنسبة لبلدان مثل المغرب و تونس و مصر و الأردن قطاعات تصدير أساسية. و قد تأثرت هذه الصناعات بالركود الاقتصادي القوي الذي ضرب منطقة اليورو و الولايات المتحدة.

و في ما يخص صناعة المنسوجات و الملابس، يعتمد هذا القطاع

فبعد التراجع الحاد في الطلب العالمي، انخفضت أسعار الألمنيوم بنسبة 50٪ لتنتقل من 2750 دولار للطن في النصف الأول من عام 2008 إلى 1360 دولار للطن في النصف الأول من عام 2009 مما تسبب في انخفاض في أرباح صناعات الألمنيوم.

وشهدت البحرين باعتبارها أكبر منتج للألمنيوم في المنطقة العربية تراجعاً حاداً في إنتاج هذه الصناعة. حيث انخفض الإنتاج في غضون بضعة أشهر من 221 ألف طن في الربع الثالث من عام 2008 إلى 215 ألف طن في نهاية العام ليستقر خلال عام 2009 عند مستوى 213 ألف طن.

كما واجهت صناعات الألمنيوم في مصر صعوبات إثر الانخفاض الحاد في الطلب العالمي حيث تراجعت صادرات منتجات الألمنيوم بنسبة 26٪ في عام 2009 بعد عدة أعوام من النتائج الإيجابية. وكما هو

جدول رقم 3/2

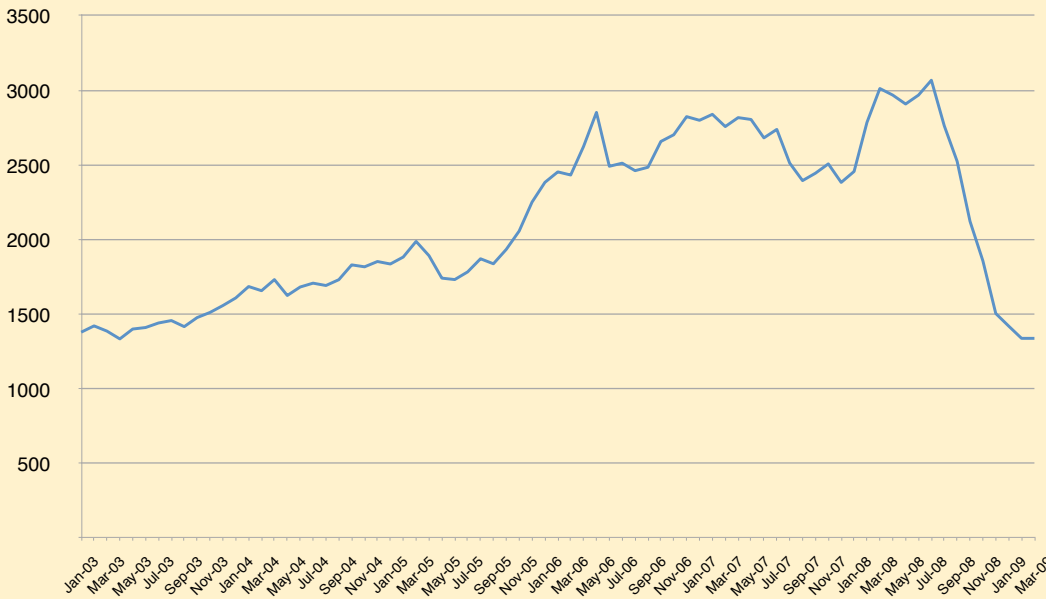
تطور إنتاج الصلب الخام للبلدان العربية 2008-2000 (الف طن)

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	تغير 07/08
الجزائر	842	947	1,091	1,051	1,014	998	1,158	1,310	646	-50.7
السعودية	2,981	3,413	3,570	3,944	3,902	4,186	4,854	6,070	5,890	-3.0
قطر	729	891	1,027	1,055	1,089	1,057	1,093	1,110	1,400	26.1
ليبيا	1,055	846	886	1,007	1,026	1,255	1,151	1,250	1,137	-9.0
مصر	2,838	3,799	4,316	4,398	4,810	5,603	6,000	6,224	6,198	-0.4
المغرب							314	512	478	-6.6
أخرى	379	389	534	406	496	595	590	622	651	4.7
المجموع	8,824	10,285	11,424	11,861	12,337	13,694	15,160	17,098	16,400	-4.1

المصدر: الإتحاد العربي للحديد والصلب



شكل 10/2



انخفاض الأسعار العالمية للألومنيوم 2009 - 2003 (دولار / طن)

المصدر: Harbor Aluminium

2008 إلى 203 ملايين دولار في عام 2009. و لكن على الرغم من الآثار السلبية التي تواجهها الصناعات التصديرية من المنسوجات والآلات والكهربائية والميكانيكية فقد كانت أقل عرضة للاضطرابات الاقتصادية العالمية بحيث أن صادراتها سجلت أقل انخفاضاً مقارنة بغيرها من صناعات تصدير السلع. فعلى سبيل المثال، في حين انخفض حجم الصادرات التونسية من المنسوجات والمنتجات الميكانيكية والكهربائية بنسب 9 % و 7 % و 2 % على التوالي، شهدت قطاعات التصدير الرئيسية الأخرى مثل الفوسفات ومشتقاته تراجعاً بأكثر من 50 %.

و في حين شهدت صادرات المغرب من الفوسفات و حامض الفوسفوريك والأسمدة الطبيعية والكيماوية والحديد والصلب انخفاضا ملحوظا بنسب 69 % ، 63 % ، 46 % و 81 % على التوالي ، تراجع الصادرات من المنتجات المصنعة مثل الملابس والمنتجات الكهربائية والمكونات الإلكترونية بنسب 1 % و 38 % و 31 % على التوالي. أما بالنسبة لقطاع تصدير السيارات، فقد سجل ارتفاعا بنسبة 54 % على الرغم من الأزمة المالية العالمية والتي أثرت بصفة ملحوظة على صناعة السيارات في باقي العالم.

كما سجلت صناعات تصدير المواد الخام والسلع الأساسية وصناعات الحديد والصلب تراجعا في مصر بنسب 27 % و 46 % و 34 % على التوالي، بينما ارتفعت صادرات المنسوجات بنسبة 21 % انخفضت صادرات المنتجات المصنوعة من الصلب والألومنيوم بنسب 34 % و 26 % في عام 2009.

وفي الأردن، بينما تراجعت صادرات السلع والمنتجات مثل الفوسفات والبوتاس و حامض الفوسفوريك والأسمدة تراجعا ملحوظا بنسب 29 % ، 42 % ، 65 % ، 43 % على التوالي، انخفضت صادرات منتجات المنسوجات والآلات الكهربائية والميكانيكية والمنتجات الصيدلانية انخفاضا أقل حدة بنسب 18 % و 14 % و 5 % في عام 2009.

اعتمادا قويا على الأسواق الأوروبية والأمريكية و بالتالي فقد أثر الركود الاقتصادي الذي شهدته هذه الأسواق الكبرى بشكل مباشر على نشاط الإنتاج في هذا القطاع و على وتيرة الصادرات الدول الرئيسية المصدرة للمنسوجات.

و شهدت معظم البلدان المصدرة للمنسوجات انخفاضا في صادراتها من المنسوجات والملابس باستثناء مصر التي حققت أداء جيدا في هذا القطاع. فقد شهدت تونس انخفاضا في الصادرات من المنسوجات والملابس بنسبة 9 % في عام 2009. وانخفضت صادرات المغرب من الملابس أيضا بنسبة 1 % حيث تراجعت من 3.3 مليار في عام 2008 إلى 2.2 مليار دولار في عام 2009.

وفي الأردن ، انخفض حجم الصادرات ليصل إلى 842 مليون دولار في 2009 مقابل 1.02 مليار دولار في عام 2008 ، أي بانخفاض قدره 18 % وذلك نتيجة الركود الذي شهدته الولايات المتحدة التي تعتبر أكبر شريك تجاري للأردن.

تأثر قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية هو الآخر بالأزمة المالية العالمية منذ أكتوبر 2008 حيث انخفض حجم صادراته في عام 2009 في كل من تونس والمغرب والأردن بعد عدة أعوام من النمو الكبير.

ولقد سجلت صادرات الصناعات الميكانيكية والكهربائية في تونس تباطؤا في عام 2009 وذلك بنسبة 7 % بالنسبة للمنتجات الميكانيكية و 2 % للمنتجات الكهربائية و 2 % لمعدات النقل نتيجة لانكماش الحاد في الطلب الأوروبي.

و في المغرب انخفضت الصادرات من الكابلات و الأسلاك الكهربائية لتصل إلى 668 مليون دولار في عام 2009 مقابل 1 مليار دولار عام 2008. كما تراجعت عوائد تصدير المكونات الإلكترونية لتبلغ 20 مليون دولار عام 2008 مقابل 14 مليون دولار عام 2009.

كما انخفضت صادرات الآلات والأجهزة والمكونات الإلكترونية في الأردن بنسبة 14 % لتتراجع إيراداتها من 236 مليون دولار في عام

الخاتمة

يبين هذا التحليل لآثار الأزمة المالية العالمية على الصناعة العربية أن صناعات المنتجات المصنعة هي الصناعات التي صمدت بشكل أفضل نسبياً أمام الاضطرابات الاقتصادية العالمية مقارنة مع الصناعات القائمة على المواد الخام والسلع الأساسية.

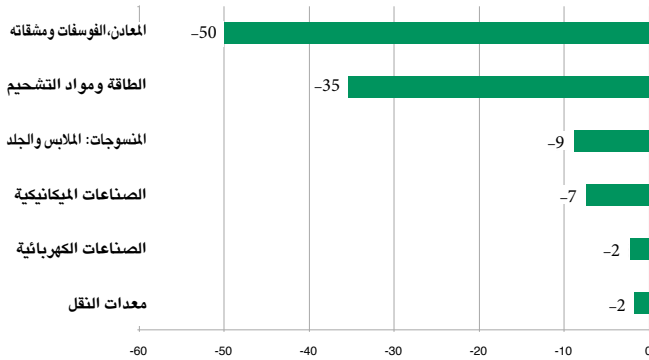
ومن هنا تأتي ضرورة الحكومات الدول العربية لتعزيز استراتيجياتها الصناعية من أجل تسريع عملية تنويع اقتصاداتها

لحماية بلدانها من صدمات اقتصادية عالمية مستقبلية. كما أنه من الضروري العمل على تعزيز التوجه نحو الاستثمار في القطاع الصناعي الذي يعتبر المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي والاجتماعي والذي تخلقه الترابطات الامامية والخلفية للاقتصاد الوطني، وأن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تمهد لنشوء صناعات كبرى واستراتيجية مستمرة بحيث تخدم أهداف النشاطات البشرية المختلفة للمجتمعات في مختلف الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة وأن التنمية الصناعية هي القاطرة الرئيسة للنماء الاقتصادي والاجتماعي والتنمية الشاملة.

تغير أهم صادرات تونس والمغرب ومصر والأردن خلال 2009

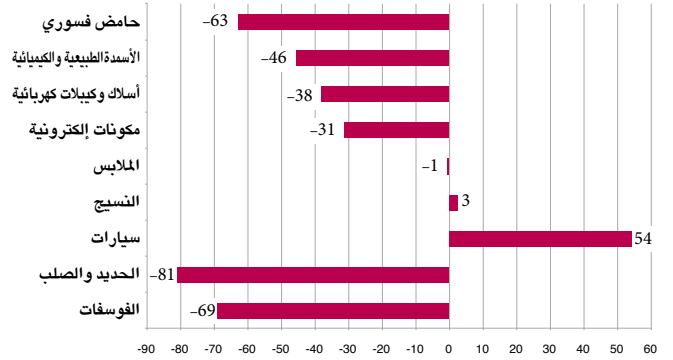
شكل 12/2

تونس
(%)



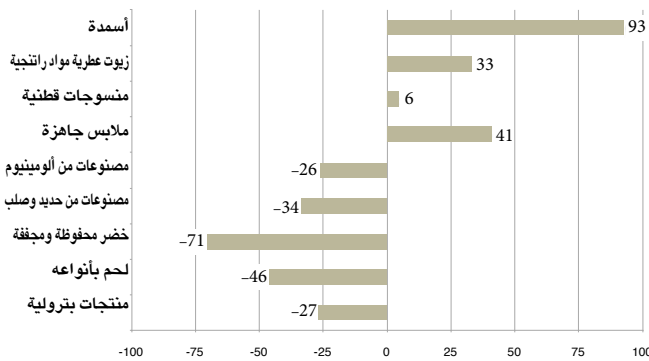
شكل 11/2

المغرب
(%)



شكل 14/2

مصر
(%)



شكل 13/2

الأردن
(%)

